

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ديالى

كلية القانون والسياسة

قسم العلوم السياسية

مقاربة معاصرة في نشأة الدولة وبناء المؤسسة الأمنية (جمهورية أفلاطون أنموذجا)

إعداد

م.د. طلال حامد خليل

كلية القانون والسياسة

قسم العلوم السياسية



بسم الله الرحمن الرحيم

إيلاف قريش إيلافهم رحلة الشتاء
والصيف فليعبدوا ربهم
البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف

ملخص البحث (مقارنة معاصرة في نشأة الدولة وبناء المؤسسة الأمنية - جمهورية أفلاطون
أنموذجاً -)

الدكتور: طلال حامد خليل

كلية القانون والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

لقد انشغل الفكر الفلسفي السياسي والاجتماعي والقانوني وغيرها أحقاباً طويلة في عمر البشرية بقضية الأمن، وخصوصاً في مراحل بناء المجتمعات وفي أعقاب الحروب وما يتمخض عنها من نتائج، إذ إن التفكير بالأمن أمر منطقي وطبيعي منذ كانت الحرب، لذلك عاش التاريخ البشري حالات متكررة من عدم الأمن والاستقرار، ويحدود الأمن ظلت فكرته رهينة النظريات والدعوات والمحاولات التطبيقية بسبب التناقض والتعارض في السياسات الأمنية المتبعة في هذه الدولة أو تلك وعدم كفاية المعايير المطروحة سواء على صعيد الدولة أم المجتمع الدولي لحل مشكلة الأمن والسلام الدوليين، مما جعل قضية الأمن متأرجحة معظم فترات التاريخ بين مدرستين مختلفتين اختلافاً جوهرياً في مفاهيمها عن طبيعة الإنسان والمجتمع وهما المدرسة المثالية ومدرسة القوة، فأصحاب المدرسة المثالية يفترضون الطبيعة الفطرية والمرونة التي لا حدود لها في الطبيعة الإنسانية، لذلك يرون أن النظام الأخلاقي السياسي النابع من المبادئ المطلقة قادر على تحقيق الأمن، ثم ينحون باللائمة في فشل النسق الاجتماعي في التوافق بين المقاييس الصحيحة والواقع على الافتقار إلى العلم والفهم وإلى ما تحس به بعض الجماعات من حرمان وفقير، ومن ذلك فهم ينقون بالتعليم والإصلاح أسلوباً صحيحاً لإعادة الموازين الاجتماعية وضبط العلاقات داخل المجتمع وخارجه، أما أصحاب المدرسة الثانية (القوة)، فأنهم يرون أن نظام الكوابح مبدأ عالمي الشمول لأن المجتمع أو الدولة ما هو إلا تجسيد لمصالح فطرية متعارضة ومتناقضة بين هذه المصالح وعلى هذا فإن الأمن لا يتحقق إلا عن طريق القوة المجردة.

لقد غدا مفهوم الأمن ومشكلة الحفاظ عليه محور النقاش في السياسات على صعيد الأفراد والمجتمع والدولة وعلى صعيد العالم أجمع، ولا سيما بعد أن أصبحت عناصر القوة في السلاح من الضخامة ما لم يشهد التاريخ من قبل.

وفي إطار الفهم المعاصر للأمن فإنه بات يعني (تحرير الشعوب من القيود التي تعيق مسعاها للمضي قدما في اتجاه تجسيد خياراتها) ، فالأمن وفقا لهذا التعريف يمكن ان نقاربه من (الأنتعاق) الذي يعد التصور المحوري حول الأمن ، فالأنتعاق من القيود التي تحد من تحقيق الدولة لأمنها وتقدمها بتنوع وتتغير من دولة لأخرى ومن شعب لأخر ، وقد تكون هذه القيود أو من بينها الحرب ، الفقر ، الاضطهاد ، نقص التعليم

، وغيرها وبذلك لم يعد مفهوم الأمن محصورا في العدوان العسكري من الداخل أو الخارج . وفي هذا البحث نحاول أن نبين أوجه الصلة القوية بين نشأة الدولة والحاجة للأمن من خلال تتبع التطور الحاصل في الفكر السياسي لنشأة الدولة وتطورها مفاهيميا عبر سبر أغوار التاريخ لمعرفة كنه الصلة بين الدولة والأمن ، وقد تكون الفترات التي رجع إليها الباحث لا تمثل رقيا سياسيا ولكنها نلنا على البذور الأولى للصلة. وقد تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث وخاتمة:-

في المبحث الأول حاول الباحث الرجوع الى أصل نشأة الدولة وعلاقته بالأمن إذ كان أحد متطلبات المجتمع للتعاضد والتكاتف لمواجهة عدو مشترك ولتحقيق الكفاية الاقتصادية ، فمشكلة الأمن والاقتصاد كانتا وراء بواكير الدولة من حيث النشأة والتطور .

أما المبحث الثاني فقد تم تكريسه لبيان تصورات أفلاطون لبناء المؤسسة الأمنية في جمهوريته المثالية، مستعرضين أهم الإجراءات التي وضعها أفلاطون في اختيار وإعداد ما يطلق عليهم الحراس أو الحفظنة والنظم التعليمية التي يجب ان يخضعوا لها ليتمكنوا

من الحفاظ على منجزات الدولة ومواطنيها ، فضلا عن دور النساء في هذه المؤسسة والمواطنين بشكل عام ، وقد حاول الباحث تقديم تلخيص في مقدمة المبحث لأبواب الكتاب العشرة التي تشتمل عليها هيكلية كتاب الجمهورية.

وجاء المبحث الثالث لعقد مقارنة معاصرة مع الأفكار التي طرحت في المبحثين السابقين ، فتطور الدولة وسعة إقليمها وتنوع مواطنيها وكثرت حاجاتهم وازدياد المخاطر والتهديدات وتقدم صناعة السلاح واستخداماته وسعت من مفهوم الأمن الذي لا ينحصر

بالتهديد العسكري فحسب، بل تعدد الوسائل لتهديد أمن الدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وعلميا زاد من أنواع الأمن فهناك الأمن الثقافي ، والتعليمي ، والسياسي ، الاقتصادي ، والاجتماعي وغيرها ، مما انعكس على وظائف الدولة في سعيها

للحفاظ على امن مواطنيها وتطورها. وفي خاتمة البحث تم استخلاص بعض الاستنتاجات من المباحث سابقة الذكر ، داعين الله جل في علاه أن ينعم على بلدنا بالأمن والأمان .

كان الأمن وما زال حقيقة وأملا تتشده الإنسانية أفرادا ومجتمعات ودولا ، وهذا تسعى إليه طيلة الأحقاب المئرامية في تاريخها ، فشعور الإنسان بالأمن والطمأنينة في مجتمع اختفت فيه التناقضات وعالم ابتعدت عنه المنازعات غاية يستهدفها منذ الطفولة حتى أن يخلد وعلى قدر الأخطار والأهوال التي يصورها فقدان الأمن في أذهان البشر فأنهم يتطلعون من جانب آخر الى الصورة الثانية للحياة فتتعلق قلوبهم بكلمة الأمن.

وقد شغل الفكر الفلسفي والاجتماعي والقانوني وغيرها أحقابا طويلة في عمر البشرية بقضية الأمن، وخصوصا في مراحل بناء المجتمعات وفي أعقاب الحروب وما يتمخض عنها من نتائج ، إذ إن التفكير بالأمن أمر منطقي وطبيعي منذ كانت الحرب، لذلك عاش التاريخ البشري حالات متكررة من عدم الأمن والاستقرار، وبحدود الأمن ظلت فكرته رهينة النظريات والدعوات والمحاولات التطبيقية بسبب التناقض والتعارض في السياسات الأمنية المتبعة في هذه الدولة أو تلك وعدم كفاية المعايير المطروحة سواء على صعيد الدولة أم المجتمع الدولي لحل مشكلة الأمن والسلم الدوليين ، مما جعل قضية الأمن متأرجحة معظم فترات التاريخ بين مدرستين مختلفتين اختلافًا جوهريًا في مفاهيمها عن طبيعة الإنسان والمجتمع وهما المدرسة المثالية ومدرسة القوة ، فأصحاب المدرسة المثالية يفترضون الطبيعة الفطرية والمرونة التي لا حدود لها في الطبيعة الإنسانية ، لذلك يرون أن النظام الأخلاقي السياسي النابع من المبادئ المطلقة قادر على تحقيق الأمن ، ثم ينحون باللائمة في فشل النسق الاجتماعي في التوافق بين المقاييس الصحيحة والواقع على الاقتدار الى العلم والفهم والى ما تحص به بعض الجماعات من حرمان وفقر ، ومن ذلك فهم يتقون بالتعليم والإصلاح أسلوبا

صحيحا لإعادة الموازين الاجتماعية وضبط العلاقات داخل المجتمع وخارجه، أما أصحاب المدرسة الثانية (القوة) ،فأنهم يرون ان نظام الكوابح مبدأ عالمي الشمول لان المجتمع أو الدولة ما هو إلا تجسيد لمصالح فطرية متعارضة ومتناقضة بين هذه المصالح وعلى هذا فإن الأمن لا يتحقق إلا عن طريق القوة المجردة.

لقد غدا مفهوم الأمن ومشكلة الحفاظ عليه محور النقاش في السياسات على صعيد الأفراد والمجتمع والدولة وعلى صعيد العالم أجمع ، ولا سيما بعد ان أصبحت عناصر القوة في السلاح من الضخامة ما لم يشهد التاريخ من قبل. وفي هذا البحث نحاول أن نبين أوجه الصلة القوية بين نشأة الدولة والحاجة للأمن من خلال تتبع التطور الحاصل في الفكر السياسي لنشأة الدولة وتطورها مفاهيميا عبر سبر أغوار التاريخ لمعرفة كنه الصلة بين الدولة والأمن ،وقد تكون الفترات التي رجع إليها الباحث لا تمثل رقيا سياسيا ولكنها نذلنا على البذور الأولى للصلة.

فرضية البحث

ينطلق البحث في محاوره من مجموعة تساؤلات مثلت فرضية البحث ومقادها ، هل للأمن علاقة بنشأة الدولة وتطورها وما هي المديات التي تأخذها هذه العلاقة؟ هل اهتم الفكر السياسي في مراحل تطوره بمسألة الأمن؟ وما هي الآلية التي رسمها أفلاطون لتحقيق الأمن في جمهوريته المثالية؟ وهل هناك إمكانية عقد مقارنة مع المفهوم الأمني في عصرنا الراهن.

أهمية البحث

من الأمور المسلم بها بأن أهمية البحث تتبع من أهمية المشكلة التي يبحثها ، وبات واضح ما للأمن من أهمية في صيرورة الدولة وتقدمها ، فهو مشكلة شغلت بال المفكرين والكتاب والسياسيين منذ بدايات تكوين المجتمعات ، فالأمن لا يعني الدولة ومؤسساتها فحسب بل هو الشغل الشاغل للأفراد سواء كانوا فرادى أو مجموعات فقد وضع الإنسان نصب عينيه فكرة مثالية لتحقيق أمنه الذاتي ، متخيلا ما يصبو إليه من مأكّل ومشرب وملبس وأسرة ومسكن ودخل ينفق منه ويشتري مستلزماته الضروري منها والكمالي ، فضلا عن كون البحث يعود بمفهوم الأمن الى مراحل الفكر الفلسفي والاجتماعي الأولى ، ومحاولته ربط التصورات الماضية بالواقع المعاصر لبيان ان الأمن لا ينحصر الاهتمام فيه بزمان ومكان محددين .

هيكلية البحث

تأسيسا على ما تقدم فقد تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث وخاتمة في المبحث الأول حاول الباحث الرجوع الى أصل نشأة الدولة وعلاقته بالأمن إذ كان أحد متطلبات المجتمع للتعاقد والتكاتف لمواجهة عدو مشترك ولتحقيق الكفاية الاقتصادية ، فمشكلة الأمن والاقتصاد كانتا وراء بواكير الدولة من حيث النشأة والتطور .

أما المبحث الثاني فقد تم تكريمه لبيان تصورات أفلاطون لبناء المؤسسة الأمنية في جمهوريته المثالية، مستعرضين أهم الإجراءات التي وضعها أفلاطون في اختيار وإعداد ما يطلق عليهم الحراس أو الحفظة والنظم التعليمية التي يجب ان يخضعوا ليتمكنوا من الحفاظ على منجزات الدولة ومواطنيها ، فضلا عن دور النساء في هذه المؤسسة والمواطنين بشكل عام ، وقد حاول الباحث تقديم تلخيص في مقدمة المبحث لأبواب الكتاب العشرة التي تشتمل عليها هيكلية كتاب الجمهورية. وجاء المبحث الثالث لعقد مقارنة معاصرة مع الأفكار التي طرحت في المبحثين السابقين ، فتطور الدولة وسعة إقليمها وتنوع مواطنيها وكثرت حاجاتهم وازدياد المخاطر والتهديدات وتقدم صناعة السلاح واستخداماته وسعت من مفهوم الأمن الذي لا ينحصر بالتهديد العسكري فحسب، بل تعدد الوسائل لتهديد أمن الدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا

وفي خاتمة البحث تم استخلاص بعض الاستنتاجات من المباحث سابقة الذكر، داعين الله جل في علاه أن ينعم على بلدنا بالأمن والأمان .
والله ولي العون والتوفيق

المبحث الأول

نشأة الدولة وعلاقتها بالأمن

منذ القدم وامن الدولة موضع اهتمام للفلاسفة والكتاب والمحللين ، وقد عكف كثير منهم على محاولة الربط بين ديمومة الدولة وتطورها وبين الأمن المتحقق فيها، إذ أخذت صياغاتهم وأفكارهم في عملية الربط هذه مديات متفاوتة ، لكنها جميعا تشترك في أهمية الأمن داخليا وخارجيا في حياة الدولة وحتى في صيرورتها.
ولبيان تصور علمي لفهم حقيقة تطور مفاهيم الدولة والأمن لا بد من العودة الى بواكير الفكر السياسي اليوناني فالمعرفة التي وصلتنا من اليونان لم تكن الوحيدة التي أضاعت الطريق لمفاهيم الدولة والسلطة والأمن ، لكن دراسة علاقة الأمن بالدولة - وبمعنى أدق- أصل الدولة عند اليونانيين القدماء هو أمر لا غنى عنه بوصفه مقدمة لدراسة المفهوم وتطوره ، ذلك

ان اليونانيين القدماء كان لهم صبغة سياسية ميزتهم عن غيرهم من الشعوب ، وبذلك يقول ج. شغالية في كتابه (النفس اليونانية) ان النور الذي وصلنا من اليونان القديمة ليس وحده الذي يدير العصور الحديثة ، ولكن من الصعب بدونه استيعاب الحضارة الأوروبية والأفكار وفهمها(١)

لقد حرص اليونانيون على إبداء آرائهم في (المدينة) وما يميز المدينة بمعناها اليوناني هو انه اجتماع سياسي يدير أعضاؤه شؤونهم بأنفسهم وهذا المعنى ذاته الذي تفيد كلمة (بولس) اليونانية ، والسياسة وتدبيرها السياسي عنصران متلازمان في المفهوم اليوناني للمدينة ،ومن هنا صيغت تسمية (دولة المدينة) إذ المقصود بها هي (المجتمع الذي تحويه المدينة ويشكل دولة)

ومن هنا انطلقت مفاهيم اغلب الفلاسفة اليونان(٢)
ان التدبير الذي مثل احد أركان دولة المدينة والذي يكون الأمن شغله الشاغل لم ينشأ مصادفة أو بعد الصيرورة المتحققة لكيان الدولة بل سبقها وكان عامل نشوء لها ، إذ يقر الدكتور غانم محمد صالح بان مفهوم الدولة ووحدتها وسلامتها وديمومتها أثير وينثر في اغلب الأحيان وهو مرتبط بعملية التجمع البشري إزاء عدو خارجي(٣)
وهذا ما يجعل الباحث يتعدد لفترات زمنية ابعد من الفلسفة اليونانية ونتائجها ، مع الإقرار بان هذه الفترة لا تمثل رقبا في التكوين السياسي.

(١) مارسيل بريلو، جورج ليسكيه، تاريخ الأفكار السياسية، بيروت، الأهلية للنشر ١٩٨٦ ص ٨

(٢) محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧ ص ١٣

(٣) غانم محمد صالح، الدولة وإشكالية الديمقراطية، مجلة المنار العدد ١٩٨٦ تموز ١٩٨٦ ص ٨

لقد كان لنشوء المجتمعات الزراعية التي انتشرت مع الوقت على ضفاف الأنهار عامل هام في نشأت الدولة ،وقد ولدت هذه التجمعات مشكلات عديدة منها التعرض لهجمات من قبل تجمعات أخرى فزادت الحاجة الى نظام دفاعي يصد الغزاة عن نهب الغلال والمنتجات الأخرى ، فظن البعض الى ضرورة التجمع بين عدة تجمعات من اجل زيادة قدرتها امنيا واقتصاديا ، غير ان عملية التوحيد التي أخذت طريقها في المجتمعات الزراعية القديمة وان استطاعت تحقيق الأمن على الصعيد الخارجي (رد عدوان تجمع آخر) ، إلا انه برزت هموم أمنية داخلية والخشية ان يكون عدم الاستقرار الداخلي يؤدي الى فرط عقد التجمع أو التجاوز على الحقوق الأمر الذي قد يؤدي الى الرجوع الى الحالة الأولى، لذلك كانت الحاجة الى وازع يديم التجمع وقوته ، فكان الوازع الديني ، ولأن هذه التجمعات قائمة على دورة الفصول كسقوط الأمطار وفيضان الأنهار والرعد والبرق وغير ذلك من العوامل الطبيعية فقد اتخذت كآلهة لها القدرة على إرسال الفيضانات وهلاك الزرع للذي يفكر بزعزعة الأمن ، فالتجمع عبر عن اتحاد لمواجهة الأخطار المروية وغير المروية الطبيعية.(١)

شكلت الآلهة صورة تمثلت بها على إنها المنظم للشأن الدنيوي ، فبات الدين والدولة بشكلهما البدائي يمثلان شأن واحدا، فالوازع الديني هو أساس الأمن وتحققه في المجتمعات فطلب إقامة التجمع كان قرينا لا يقبل انفصالا عن تحقيق الأمن داخليا وخارجيا(٢)

وعودة الى العصر اليوناني تظهر بان الأمن في أي تجمع كان عاملا هاما في تكوين الدولة ويظهر ذلك جليا في فكر الفيلسوف آيسوقراط الذي كان يدعو الى وحدة المدن الأغريقية ضد الاعتداءات التي كان يشنها الفرس في القرن الرابع قبل الميلاد ، إذ يعكس آيسوقراط التقاليد الفكرية لليونان في تحديد الأمن في الدولة ، والتي نستطيع إيجازها بالاتي:-

- ١- يرى آيسوقراط بان الأمن والدولة حقيقة ثقافية، فالدولة تجمع نظامي لتقاليد تعكس حقيقة الفهم الأمني للحضارة اليونانية وتركزها في حقائق سلوكية.
- ٢- ضرورة التكيف التي تفرضها الدولة في نفوس المواطنين وانصياعهم لقوانين الدولة ومؤسساتها الأمنية ، الأمر الذي ينعكس على شيوع الانتماء والإجماع الجماهيري على تحقيق الأمن.
- ٣- ان الدولة باعتبارها مرحلة من مراحل التطور السياسي تنوم وتبقى وفقا لخصائص الزعيم أو القائد السياسي الذي ينبغي ان يتصف بالفضيلة والحكمة والعدالة والصلاحية المهنية وقدرته على حصر سلطة تحقيق الأمن في حدود المؤسسات الأمنية التي يتبناها النظام السياسي.(٣)

(١) روبرت كارنيرو، نظرية نشأة الدولة، مجلة الفكر العربي، العدد ٢٢ ليلول ١٩٨٦ص ٣١

(٢) جورج فرم متعدد الأديان ونظم الحكم، بيروت دار النهار، ١٩٧١ص

(٣) حامد ربيع ، فلسفة وحدة الدولة مجلة المنار.العدد ١٩٨٦ص ١٩٨٦

إن متابعة تطور الفكر السياسي خلال المراحل اللاحقة تظهر أن الأمن كان يمثل قاسما مشتركا لأمر فكرية متعاقبة ، ويمكن التمييز بين ست أسر فكرية تمثل انتقالات زمنية في الفكر السياسي الى يومنا هذا وأهمها:-

١- المفكرون الذين يثيرون مفهوم الأمن كمعيار منهجي للبحث الفلسفي في أصل نشأة الدولة ومؤسساتها الأمنية ، مما ينعكس على شيوع الانتماء والإجماع الجماهيري على تحقيق الأمن.

٢- مفكرو القانون الدولي الذين يرون في مفهوم الأمن معنى للشرعية القانونية وكأساس للوحدة التصاعدية

٣- مفكرو السياسة التشريعية الذين يرون في الأمن وحدة الجزاء الوصفي في نطاق العدالة القانونية ، ويرون ضرورة وجود قانون واحد في داخل المجتمع المنظم.

٤- فلاسفة السياسة الذين خلقوا رابطة مباشرة بين الأمن والدولة .

٥- المجموعة التي جعلت من الأمن منهجا فلسفيا ، بمعنى أنها راحت تبحث حقيقة واحدة مطلقة

تفسر التاريخ والوجود السياسي ، فهيجل يجعل من الصراع بين الشعوب الحقيقة المطلقة أي الوحدة التي

تسيطر على التطور السياسي ، وماركس ينقل هذا المفهوم ويعتبر من عناصره مرادفا

للصراع الطبقي.

٦- المجموعة التي تحاول تفسير ظاهرة السياسة على أنها ظاهرة عضوية مرتبطة ارتباطا وثيقا

في مفاهيم عديدة (الأمن، القانون، السلطة ، السيادة).

مع تطور الفكر السياسي ، ظل مفهوم الأمن وعلاقته بالدولة يشغل اهتمام الكتاب والعلماء ، فقد أدى احتدام

النقاش الذي أثارته الحاجة الى الأمن وإعادة النظر في مفهومه الى ظهور مدارس فكرية جديدة اهتمت

بإيضاح المفهوم وسبل تحقيقه، وفي عالمنا المعاصر ظهرت مدرسة (الأمن النقدي) التي تجد جذورها في

النظرية النقدية التي وضع أسسها منظرو مدرسة فرانكفورت من أمثال ماكس هوركهايمر، وتيودور أدورنو،

ويورجي هابرماس، وفي هذا الصدد يقول كين بوث (أن طريقتي في التعامل مع النقاش النقدي هو انني

أرحب بأية مقارنة تمكننا من مواجهة المعايير القديمة

والمشتومة للحرب للوصول في النهاية الى إعادة النظر بمفهوم الأمن)(١) .

وفي إطار الفهم المعاصر للأمن فإنه بات يعني(تحرير الشعوب من القيود التي تعيق مسعاها للمضي قدما في

اتجاه تجسيد خياراتها)(٢) ، فالأمن وفقا لهذا التعريف يمكن أن نقاربه من (الأنعتاق) الذي يعد التصور

المحوري حول الأمن ، فالانعتاق من القيود التي تحد من تحقيق الدولة لأمنها وتقدمها تتنوع وتتغير من دولة

لأخرى ومن شعب لآخر ، وقد تكون هذه القيود أو

من بينها الحرب، الفقر ، الاضطهاد ،نقص التعليم ، وغيرها وبذلك لم يعد مفهوم الأمن محصورا في العدوان

العسكري _____ من _____ دخل أو الخ _____ ارج

(١) نظرية الأمن، (الإنترنت) الموقع

فلسفة أفلاطون في تحقيق الأمن

قراءة في كتاب الجمهورية

يمثل عمل أفلاطون السياسي (٤٢٨-٣٤٧) عملاً ذا ضخامة وذا غنى ، وكانت آراءه الشخصية وأفكاره منطلقاً لإعداد واحد من معلمي الفلسفة السياسية الغربية ، فقد أقر بأن الفلسفة هي ملاذ النفوس الموهوبة التي لم تشأ أو التي لم تنتازل أو التي لم تستطع مزاوله العمل السياسي، وأن كل كتاباته مطعمة بالاهتمامات السياسية بصورة واعية وواضحة ، ولكن في الحدود التي تهيئها يبرز كتاب الجمهورية الذي انتهى منه في العام (٣٧٥) وهو نتيج أو مفتاح بنائه الفلسفي ، كما يعد كتاب الجمهورية محاولة جريئة لأقامه دولة مثالية بعد أن نبذ أفلاطون كل أشكال الحكم السائدة في عصره. (١)

لقد كان كتاب الجمهورية صراع ضد اللاأخلاقية الديمقراطية أو الأرستقراطية ، فهو يرى أن الديمقراطية هي حكم السفسطلانيين المغالطين الذين بدلا من أن ينوروا الشعب أكتفوا بدراسة أهوائه ونزواته وجعلها قيما أخلاقية (٢)

وقبل البدء في بحث مسألة الأمن في جمهورية أفلاطون لا بد من عرض مختصر لهيكليته كتاب الجمهورية ، فالكتاب عبارة عن محاورات استخدم بها أفلاطون معلمه سقراط فهو يتحدث باسمه مع محاورين آخرين لعرض أفكاره ، ويتألف الكتاب من عشرة أبواب أطلق عليها في الترجمة العربية اسم (مقالات) ، ينطلق الكتاب في باب الأول لتحديد ماهية العدالة من زوايا مختلفة لينتهي النقاش حوالي الثلث الأول من الباب الثاني إلى النتيجة التالية، أن العدالة إذا كانت موجودة في الأفراد بوصفها فضيلة له فإنها توجد في الدولة ، ثم ينطلق البحث في الضرورات الداعية لتكوين الدولة ،

وهي استحالة قدرة الفرد على كفاية نفسه لجميع احتياجاته ويستغرق النقاش حول هذه المسألة الباب الثاني ومعظم الباب الثالث الذي ينتهي بطرح أفلاطون ما يجب أن يكون عليه الحفظة والطريقة التي ينبغي أن يتولوا بها حماية الدولة - وهذا ما سنحاول البحث فيه - ، ويبدأ الباب الرابع ليشتمل في معظمه على كيفية اكتساب الحفظة للفضائل الأربعة التي هي قوام الخلق

(١) كان أفلاطون من عائلة كبرى في أثينا ، من سولون ، ولطبيعة عائلته فقد توجه إلى السياسة ، كان أفلاطون في أول سن المراهقة حين سقطت صقلية ، ولانتهت مراهقته بانكسار لينوس بيتاموس (٤٠٥ ق.م ، وكان بحكم ميوله الشخصية ميالا إلى نظام أرستقراطي من النمط الأسبرطي ألا أن تجاوزت حكومة الثلاثين مستيدا التي كان يشترك فيها خاله شارميد ولين خاله كريئاس وإعدام معلمه سقراط قد أدت به إلى التخلي عن العمل السياسي ليتفرغ للتفكير النظري

فهو لم يعد يؤمن بالعمل السياسي اليومي في وطنه

للمزيد أنظر :

جان توشار ، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة علي مقد، بيروت، الدار العالمية، ٢٠٠٨ ص ٢٨

(٢) المصدر نفسه ص ٣١

الفاضل (القوة العاقلة وفضيلاتها الحكمة ، والقوة الغضبية وفضيلاتها الشجاعة، والقوة الشهوانية وفضيلاتها العفة، والفضيلة الرابعة هي العدالة وهي سيادة التوافق والانسجام بين هذه القوى) ، وفي الباب الخامس ينتقل النقاش الى عنصر آخر في المدينة وهو عنصر النساء وهل يكلن بإعمال مثل الرجال والعلاقة الزوجية والأطفال والأسرة ، وفي منتصف الباب ينتقل المتحاورون الى البحث عن الشخص الأصلى لقيادة الدولة وترأس السلطة فيها ، ويستغرق النقاش في هذا الموضوع النصف الثاني من الباب الخامس والباين السادس والسابع لينتهي الى إظهار صعوبة تحقق قيام الدولة وإن الطريقة الوحيدة الممكنة لقيامها هي أن يمك دولة فيلسوف يزهد ما يسعى إليه الناس اليوم من تكريم ، ويعود النقاش الى نقطة البداية الى معنى العدل والخير والشر والسعادة لينتهي الى حقيقة أن المدينة الفاضلة كما رسمت صورتها المحاور لا توجد إلا في أذهان

المتحاورين ، ثم ينتقل الحوار الى الشعر والفن والى التقليد والمحكاة(١) أما ما يخص بحثنا مسألة الأمن وسبل تحقيقه في مدينة أفلاطون فإنه يرجعنا الى المجتمعات الزراعية البدائية التي تكونت نتيجة للحاجة للأمن من خلال منظومة دفاعية تحمي التجمع من الطامعين ، واقتصاديا بتحقيق الكفاية كما يقرها أفلاطون في المحاوره الثالثه(٢) - فقلت: في اعتقادي أن الدولة تنشأ عن عجز الفرد عن الاكتفاء بذاته وحاجته الى أشياء لا حصر لها ، أترى أن هناك أصلا آخر للدولة.

- يقينا

- على أن أول الحاجات وأعظمها هي المأكل لأنه شرط الحياة والوجود

- بالتأكيد

- وثانيها السكن ، وثالثها الملابس وما شابه

وعن تحقيق الأمن فقد نبه أفلاطون أولا مقاصد الحرب التي تشنها الدولة بقصدين ، أما القصد الأول بأن يكون غرضهم أن يأخذوا من مائر المدن ما يكرهونها عليه من الأموال لضرورة تدعوهم لذلك أو طلبا للأفضل، وأما القصد الثاني بأن يكون تحقيق أمن الدولة بمثابة وقاية لها مما يمكن أن

يروعها من الخارج (وهكذا يا صديقي يتعين علينا أن نوسع نطاق الدولة الى الحد البعيد بإضافة جيش كامل يخرج لملاقاة الأعداء وينود عن ممتلكات الدولة ضد كل معتد ويستولي على ما يمتلكه

الأعداء)(٣)

(١) لمعرفة تفاصيل كتاب الجمهورية انظر :

أفلاطون .الجمهورية.ترجمة فؤاد زكريا.القاهرة.المصرية للكتاب.ط٢.عام ١٩٨٥

(٢) المصدر نفسه.ص٢٢٧

(٣)المصدر نفسه.ص٢٣٤

يرى أفلاطون بأن حماية الدولة وتحقيق الأمن فيها يتطلب زيادة الاهتمام بحرفة الحراس الذين هم المكونون للمؤسسة الأمنية ورجالها ، إذ تتطلب مهمة أعدادهم زمنا ووقتا وعناية عظيمة ، فمهمة أعداد المؤسسة الأمنية لن تكون هينة، فمواصفات الحراس القائمين على الأمن يعدها أفلاطون من خلال محاوراته التي توضح ذلك ، منها أن يكون شجاعا ، ومنها أن يكون عضويا متحمسا ، فالحماسة عنده لا تغلب ولا تقهر وأنها إذا تملكت نفسا فلن تخشى شيئا ولا تلتين لشيء ، على أن تكون هذه الحماسة وهذا الغضب لا تعني العدوانية في سلوك الحراس على مواطني الدولة ، وإنما تقتصر على أعداء الدولة سواء داخلها أم خارجها ، لأن الحراس بدون دعم مواطني الدولة لا تستطيع القيام بمهامها على الوجه الذي يروجوه المتحاورون ، وأن من المحتتم عليهم أن

يظهروا الوداعة مع مواطنيهم ، وإلا ألقوا بأنفسهم الى التهلكة دون أن ينظروا حتى يهلكهم الآخرون (١) ويستطرد أفلاطون فيضيف صفة أخرى للحراس حتى يكونوا صالحين ، فالحارس لا بد أن يجمع بين الفلسفة والحماسة والانفعال والقوة، ويتأتى ذلك من خلال التعليم المتضمن الرياضة للبدن والموسيقى للنفس ، إذ يسهم تعليمهم في توافر اليقظة والسمع المرفف والبصر الحاد بحيث لا تتأثر صحتهم من الانقلابات مهما تغير مشرب الحراس ومأكلمهم ، وسواء تعرضوا للشمس المحرقة أم البرد

القارس، ويكتسبون ذلك كله من خلال التدريب والتعليم في أقصى الظروف وعدم ترك أي حالة قد يتعرض لها الحراس إلا وتكربوا على خوض غمار ظروفها مما سيؤدي الى عدم تحقق عنصر المفاجأة التي قد تحدث عند ملاقاته الأعداء داخل الدولة أو خارجها (٢) ولا يقتصر تدريب البدن والنفس في برنامج الحراس التعليمي على ما تقدم فحسب، بل هناك تدريب نفسي يقضي بغمر الحراس بالملذات ليتعلموا ضبط أنفسهم أمامها ومقاومتها فإن قاوموها فأنهم أنفع الناس لأنفسهم ولوطنهم ، كما أن هذا التدريب تحول دون سلوك الحراس سلوكا شرسا ضد مواطنيهم بحيث يسيئون استخدام قدراتهم ويخون سادة شرسين بدلا من كونهم حماة يقطين، فضلا عن كون هذا التدريب يقطع طريق الأعداء لاستخدامه في إضعاف قوة الحراس ببرنامج مضاد يستخدم الملذات (٣) ولضمان كفاءة الحراس أيضا يقترح أفلاطون أن لا يكون للحراس شيء يمتلكونه ، فلا ينبغي لأي منهم أن يكون له مسكن أو عائلة ، وتتم عملية إشباع حاجاتهم مما يمددهم به المواطنون لقاء ما يقدمه الحراس لهم من حماية ، فتملك الحراس لأرض أو مسكن أو عائلة سيؤدي بهم الى ان يتحولوا من حراس الى تجار وزراع ، ومن حماة للدولة الى طغاة وأعداء لها ولقضوا حياتهم

مبتغى حزين مبعوض بين خادعين وله أبوا عـ دوهـ

(١) المصدر نفسه، ص ٢٣٥-٢٣٦

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٧٦

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٩٠

من الداخل أكثر مما يخشون أعدائهم في الخارج وبهذا يسرعون بأنفسهم وبلدهم الى حافة الهاوية. (١) ان مهمة الحراس تتعدى حماية الدول من الأعداء داخل الدولة وخارجها الى مهمة أخرى وهي حماية التعليم وأنظمتها، وحماية أذواق الناس من كل ما يحاول إفسادها كالشعر الرخيص والموسيقى المبتذلة حتى وإن كان على سبيل اللهو وبهذا المعنى يقرر (على حراس المدينة ان

يحذروا من ان يفسد أي شخص التعليم كما يهوى لئن واجبه ان يكونوا يقظين دائما لنلا يأتي احد ببذع مضادة للنظام المتبع في تربية الجسم والنفس... فالفساد في أنظمة التعليم يثبت أقدامه رويدا رويدا ويتغلغل خلسة في طباع الناس وعاداتهم حتى إذا تمكن من النفوس انتقل الى المعاملات ولا يترك شيء إلا وقسوس أركانه سواء في الحياة العامة أو الخاصة) (٢)

ان النساء في جمهورية أفلاطون يقع عليهن كما يقع على الرجال من تكاليف ودور في حماية الدولة ، فهن حارسات ويذهبن للحرب ويخضعن لنفس التدريب الذي خضع له الرجال، أما تنظيم علاقة الحراس بعضهم ببعض وصلاتهم بالعدو يرى المتحاورون انه إذا هرب أحد الحراس من الصفوف وألقى سلاحه أو أفتقر أي فعل مشابه من أفعال الخيانة فإنه ينزل من الحراس الى

مرتبة العمال ، وإذا استسلم أحدهم حيا للأعداء فيهدى الى أولئك الذين أسروه وترك حرية

التصرف لهم وعدم المطالبة بإعادته ثانية الى الدولة (٣)

ان ما تقدم يعد أهم الأفكار التي جاءت في كتاب الجمهورية لأفلاطون ، ولعل من المناسب ان نبين أهم الأسس التي بنا عليها أفلاطون المؤسسة الأمنية في مدينته المثالية والتي نستطيع إيجازها بالاتي:-
١- يخضع الحراس في عملية اختيارهم الى فحص بدني ، واختيار من يتمتع منهم بالقوة البدنية والقدرة على التحمل.

٢ - إعداد الحراس إعدادا تربويا تعليميا ونفسيا ، باعتماد التدريب في أقصى الظروف لصقل إمكاناتهم ، وغمرهم بالملاذات لترشيح من يستطع اجتيازها باعتباره صالحا للمهمة.

٣- العناية بعلاقة الحراس مع مواطني الدولة بما يسهم في تعزيز الأمن.

٤- تجريد الحراس من أي ملكية لضمان عدم انحرافهم عن مهمتهم في حماية الدولة وضمان أمنها ، وعدم انتقالهم من مهمة الحراسة الى مهمة الزراعة أو التجار لأن ذلك سيؤدي الى فراغ المؤسسة الأمنية فسادها من خلال سعي الحراس لزيادة ثرواتهم حتى وإن كان على حساب أمن الدولة.

٥- عدم اقتصار عمل الحراس على مراقبة أعداء الدولة داخليا وخارجيا ، وإنما يتعدى

(١) المصدر نفسه، ص ٣٠٠

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٩٥

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٥٤

اختصاصهم ليشمل حماية التعليم وثقافة البلد من أي دخيل قد يمهّد لابتداع قيم تسهم في تـردّي المجتمع وهلاكه.

٦- إسهام النساء مع الرجال في مهمة حماية أمن الدولة.

٧- العمل على إشباع حاجات الحراس لقاء المهام التي يقومون بها.

المبحث الثالث

مقاربة معاصرة

(تطور مفهومي الدولة والأمن)

على الرغم من أن أفلاطون بنا دولة لا توجد على الواقع ومحصورة في خياله لمثاليته، إلا أن ما يمكن قوله بأن هناك العديد من المقاربات التي يمكن أن نعدها بين مثالية دولة أفلاطون وبين الحاجة الأمنية للدولة في الوقت الحاضر ، وقد يفهم من ذلك بأنه إقرار من الباحث بأن أفكار أفلاطون لم تكن مثالية في مجموعها وخاصة ما يتعلق ببناء المؤسسة الأمنية للدولة وإعداد رجالها ومسؤولياتهم ، وهنا ينبغي التوضيح بأن آراء أفلاطون في تهيئة الأمن ومهامه كانت مثالية في قسم منها وواقعي في الآخر، فالمثالية تكمن في عدم امتلاك الحراس والحفظة لأرض أو عائلة أو مسكن ويشبع حاجاته مما يقدمه المواطنون لقاء خدماتهم ، والواقعية تكمن في ما تقوم به الدولة اليوم لإعداد مؤسساتها الأمنية من حيث برامج التدريب والتعليم والمهام ما يفوق ما وضعه أفلاطون ، فضلا عن كون مهام الأمن قد تنوعت وأجهزته تشعبت ، وهذا متأني من توسع الدولة وحالة التنوع الثقافي والعنقي والديني لمواطنيها وترامي أطرافها من السعة ما يحتم الاهتمام بأمنها داخليا وخارجيا .

لذلك يمكن القول بأن الدولة لم تكن في معزل عن التطورات الحاصلة في النظام الدولي وإن اختلفت حدود ومجالات تأثيره من دولة لأخرى ومن وقت لآخر ، فقد مرت الدولة في تطورات متسارعة ، غير أن المتفق عليه أن وظيفة الدولة التي تؤديها السلطة الحاكمة لم تتغير بهدف رعاية وتوجيه مصالح مواطنيها وصولا إلى رفاهيتهم وسعادتهم وتحقيق أمنهم، ولهذا الغاية تتدخل الدولة في ميادين الأنشطة العامة التي تعينها على أداء وظائفها ، وإن كان هذا التدخل بدرجات متفاوتة ، وتبعا لمدى التدخل فقد أمكن التمييز بين ثلاث مذاهب تحكم فلسفة وظيفة الدولة ، فهناك المذهب الفردي الذي يطلق العنان للنشاط الفردي ، وهناك المذهب الاشتراكي الذي يفسح المجال واسعا لتدخل الدولة في شتى المجالات المختلفة فيكون تدخلها شموليا وهناك المذهب الاجتماعي الذي يقف بين

المذهبيين السابقين موقفا وسطا فيدعو للتدخل تدخلًا عقلانيا مقبولا بعيدا عن التطرف الذي يدعو إليه المذهب الفردي أو الاشتراكي بحيث لا يبالغ في التدخل بالنشاط الفردي إلى الحد الذي يجعل التدخل يبلغ منتهاه. (١)

إن وظيفة الدولة وإن اختلفت من مذهب لآخر ، إلا أن مسؤولية تحقيق الأمن ظلت من اختصاص

الدولة وإستراتيجية عملها من خلال الجهود المبذولة من قبل الحكومات في شتى الممارسات الحياتية لتحقيق أهدافها ومنع الأعداء من محاولات التأثير سلباً على تلك الأهداف. فالعلاقة بين المجتمع والدولة علاقة متداخلة ومتجانبة، لذلك فإن مهمة الأمن تكون تعاضديه بين المجتمع والدولة، فإذا كان المجتمع هو من ينشأ الدولة وهو الذي يمنحها الشرعية فإن الدولة هي

(١) عبدالعزيز شبحا ، مبادئ الأنظمة السياسية للدول والحكومات، بيروت، الدار الجامعية، ١٩٩٨ ص ١١٨

المسئولة عن تميمته وتطوره ، فلا يمكن ان نكون هناك حياة سليمة إذا كانت العلاقة موبوءة بالريبة والشك وفقدان الثقة بين الطرفين ، كما لا يمكن للمجتمع ان يستمر من دون هذه الدولة على اعتبار ان الدولة سلطة اجتماعية ونساج عقد اجتماعي تفويضي من قبل الجماعة المنظوية في المجتمع والحكومة المنتخبة ، ونقع مسئولية الدفاع عن هذه الحكومة على المجتمع ، كما تقع حماية المواطنين وأمنهم على الدولة.

وإذا كان عقد المقاربة بين آراء أفلاطون وحاجة الدولة الى الأمن على الرغم من الفسحة الزمنية الواسعة، والحديث عن آراء مثالية بمقاربة واقعية ، قد تعقد المسألة وتجعلها غير مرغوبة أو مبالغ فيها ، إلا أننا نستطيع تلخيص الأفكار التي توصلنا إليها من قراءتنا المستفيضة لكتاب الجمهورية بالآتي:-

١- أفترض أفلاطون بان الدولة تقوم بحريين ، الأولى: للدفاع عن نفسها من أي عدوان خارجي ، والثانية: لتوسيع أراضيها وتحقيق مكاسب تتطلبها عملية التوسع في إشباع حاجات مواطني الدولة، وفي عصرنا الحالي بات المنهج الذي وضعه أفلاطون في حروب الدولة صحيحاً فالمنافسة بين الدول تمثل صراع بين وحدات سياسية تسعى لتحقيق نفس الأهداف أو تتبنى ذات القنويات لتحسين أوضاعها ، فالواقع الراهن يشير الى التفاوت بين المبادئ التقليدية المنظمة للعلاقات الدولية ، والتي كان يتطلع بالاستناد إليها ، وبين الواقع الدولي ، إذ لم يعد البعد الخاص بالعلاقات بين الدول في عصرنا الحالي سوى بعد واحد من الأبعاد الثلاثة المؤلفة للنظام الدولي الى جانب التعاون الاقتصادي والتدخل الثقافي ، إذ نشهد في سياق الأحداث الدولية حركة قوية بعودة مظاهر التنافس العسكري لأهداف اقتصادية ، فقد شهدت الأعوام الأولى للألفية الثالثة احتلال كل من أفغانستان والعراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وغطاء أوروبي، وقد علل بعض المختصين بالشؤون الدولية ما حدث بأن (أمريكا تعاني من ضغوط وصعوبة متزايدة في التغلب على الهوة الشاسعة بين حجم التزاماتها وتقلص مواردها لذلك عمدت أمريكا الى احتلال أفغانستان والعراق) (١)، ويذهب بعض الباحثين الى القول بنسبية الأمن ، فقد أصبح الأمن الذي تحققه دولة لنفسها يعني انتفاء الأمن عن سواها بهذا القدر أو ذلك ، ومن هنا تدخل الدولة في سياق من اجل الأمن ، فالكامل يريد الأمن المطلق ولكن في ذات الوقت لا يستطيع ان يحقق ألا الأمن النسبي وبسبب من ظاهرة القلق الأمني صار التعامل مع أسوء الاحتمالات إحدى السمات الأساسية للدولة المعاصرة. (٢)

٢- لم يحصر أفلاطون مهمة الحراس في الدولة على مقاصد الحرب آنفة الذكر فحسب ، بل جعل من مهام الأمن الرئيسية هو حماية التعليم وأنظمته وبرامجه، وفي عالم اليوم فإن الرؤية الأمنية

(١) نظرية الأمن ، شبكة المعلومات الدولية، الانترنت، الموقع:

www.alfuaad.com

(٢) علي الدين هلال ، الأمن دراسة في الأصول ، مجلة شؤون عربية ، العدد ٣٥ كانون الثاني ٢٠٠١، ص ١٣

باتت تأخذ شمولية في ميادين الدولة كافة، سياسيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا وصحيا ، ولنستذكر هنا مقولة روبرت مكنمارا (الأمن هو التنمية وبدون تنمية لا يوجد امن وبدون امن لا توجد تنمية) (١)، فما يسمى بإشكالية الأمن أو الأزمة الأمنية ، قد ارتقت في عالم اليوم الى مستويات عالية الخطورة نتيجة التطور التكنولوجي والنوعي لأدوات الدمار عسكريا والثورة التقنية والمعلوماتية ، والصراع على المواد الأولية الأساسية متفاعلة مع خاصية انعدام الثقة بين الدول لأسباب ثقافية وعقائدية ، رُتبت بمجموعها ان تكون الدولة ذات منحى شمولي في نظرتها وإجراءاتها الأمنية .

٣- رسم أفلاطون في دولته علاقة الحراس والحفظة مع مواطني الدولة وعلاقتهم فيما بينهم ، إذ ان الخدمة التي التي يقدمها الحراس لحماية الدولة من أي اعتداء سواء كان داخليا أم خارجيا ، تقضي الى حقوق لهم تقع مهمة الإيفاء بها على عاتق المواطنين ، بشرط إلا يمارس الحراس إمكانياتهم وقوتهم على مواطني الدولة ويتعاضدون فيما بينهم لتحقيق الأمن، واليوم لا يمكن لأي مؤسسة أمنية ان تقوم بواجبها على أتم وجه بدون الإسهام الذي يقدمه المواطنون ، فمسؤولية الأمن مسؤولية تضامنية لا يمكن لأي مواطن ان ينأى بنفسه عنها باعتبار ان ذلك ليس من اختصاصه ، إذ ان على المواطن ان يدعم الأجهزة الأمنية بالمعلومات ونقاط الخل التي قد تعتري

ميدان معين ويترك مسألة معالجة المعلومات والتحقق منها ووضع الخطط لمواجهة التحدي الأمني على المؤسسات المختصة. أي خلل في هذه العلاقة سيؤدي الى انعزال المؤسسة الأمنية عن المجتمع مما سيكبح جهودها وتبقى بعيدة عن الوصول الى أهدافها ، كما ان التعامل الاستعائلي للمؤسسة الأمنية سيؤدي الى عدم ثقة المواطن بها مما سيفقدها كل الخدمات التي من الممكن ان

يقدمها المواطنون.

أن ما يقوم به المواطن في الكشف عن جريمة أو الإبلاغ عن أية حالات مشبوهة أو مريبة يعتبر خط الدفاع الأول للدفاع عن نفسه والوقاية من الجريمة والتحصن منها ، فدور المواطن مهم في تكملة دور رجل الأمن لذلك لا بد من إيجاد منظومة متكاملة من التعاون من خلال تعزيز معاني القيم الإنسانية بين أفراد المجتمع وتنمية الإحساس لدى المواطنين بأنهم جميعا رجال أمن يشاركون في حفظ الأمن، ويحتاج رجال الأمن نوما

إلى معلومات وأدلة لمواجهة الجريمة أو الكشف عنها ولا يستطيعون وحدهم منع الجريمة دون تجاوب وتعاون المواطن من خلال التركيز على الدور الوقائي، فالأمن ليس مسؤولية جهة معينة، بل مسؤولية الجميع، الأب في أسرته، والمدرس في مدرسته، والموظف في عمله والرجل في مكتبه ومجلسه وسوقه وكل مؤسسات المجتمع الحكومية والأهلية.

(١) روبرت مكنمرا، جوهر الأمن، ترجمة يوسف شاهين، القاهرة، الدار القومية (د.ت) ص ١٢٥

إما علاقة الأجهزة الأمنية فيما بينها بعد ان اتسعت مهام المن وميادينه ينبغي ان تتصف بالعلاقة التفاضدية والتكاملية للوصول الى تنسيق عال المستوى ، وبعد رسم الحدود في المسؤوليات ومنع التداخل والتناحر مبدأ مهم للوصول الى الإستراتيجية الأمنية المبتغاة من قبل الدولة.

٤- أولى أفلاطون أهمية كبيرة لاختيار الحراس وتدريبهم ، والبرامج التعليمية التي ينبغي ان يحصلوا عليها لبناء البدن ولترويض النفس من خلال برامج التدريب الرياضية والنفسية، ولا توجد مؤسسة أمنية في وقتنا الحاضر تغض النظر عن الإعداد البدني والنفسي لعناصرها بل أصبحت الدولة تؤسس أكاديميات أمنية لأعداد الرجال القادرين على الاضطلاع بالمهام التي ستلقى عليهم، فضلا عن الإعداد النفسي ، ولا يمكن ان تتغاضى عن المؤهل العلمي والحالة الأسرية للمتقدم للعمل

في الأجهزة الأمنية وعوامل النشأة وسلوك الفرد والعائلة قبل وبعد العمل.

الخاتمة

الأمن حاجة أساسية للأفراد كما هو ضرورة من ضرورات بناء المجتمع، ومركز أساسي من مرتكزات تشييد الحضارة، فلا أمن بلا استقرار ولا حضارة بلا أمن، ولا يتحقق الأمن إلا في الحالة التي يكون فيها العقل الفردي والحس الجماعي خاليين من أي شعور بالتهديد للسلامة والاستقرار، ويستشعر الإنسان منذ ولادته حاجته إلى الاستقرار بصورة غريزية ولا تهدأ أحواله، إلا إذا شعر بالأمان والاطمئنان، وحفاظاً على مسيرة الحياة البشرية بصورة آمنة حرصت جميع المجتمعات على رعاية قواعد السلوك العام عندها، وبذل الجهود للقيام بمسؤولياتها تجاه مواطنيها لتحقيق الأمن والاستقرار لمجتمعها، وتعد المؤسسات الأمنية عماد سلطة المجتمع لأنه مهما تباينت النظم السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية فمن المعلوم به أنها تمثل التجسيد الطبيعي لسلطة المجتمع من خلال القيام بواجباتها الأمنية للحفاظ على الأمن والاستقرار، وبما أن أفراد المجتمع ومؤسساته تقع عليه مسؤولية المشاركة مع المؤسسات الأمنية، فإن من الواجب عليهم دعم أمن المجتمع بصورة مباشرة وغير مباشرة كما يعتبر واجباً حتمياً عليهم أقره دينهم المطهر وكافة النظم والأعراف الماضية، ولكن لابد في المقابل أن تخرج المؤسسات الأمنية عن نطاقها التقليدي والانخراط مع المجتمع وتقديم خدمات اجتماعية له حتى يكتسب الجهاز الأمني حُب وتقدير كافة أفراد المجتمع، والأهم المشرفين المباشرين على مؤسساته حتى يقوم (المشرفين أو المسؤولين) في هذه المؤسسات الاجتماعية على توعية وحث أفرادهم في دعمهم للأجهزة الأمنية ومشاركتهم في أمن المجتمع.

ومن خلال المقاربة ومقتضيات الوضع الأمني في بلدنا يمكن استخلاص التوصيات التالية:-

- ١- العمل على ضرورة اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لزيادة فاعلية نظام مشاركة المجتمع ومؤسساته في مكافحة الجريمة.
- ٢- الاهتمام بتدريب المسؤولين بالمؤسسات الأمنية لرفع مستوى كفاءتهم، والمشاركة في صنع القرار الأمني، وإتاحة الفرصة أمام المجتمع وأفراده لإمداد المؤسسة الأمنية بالبيانات والمعلومات اللازمة.
- ٣- تحمل العبء من أخطاء أفراد المجتمع ومؤسساته لأسباب خارجة عن مسؤوليتهم وتشجيع المنافسات البناءة ونشر روح العلاقات الإنسانية بينهم.
- ٤- اتخاذ التدابير اللازمة نحو إزالة العوائق والعقبات بين أفراد المجتمع والمؤسسات الأمنية، والعمل على حمايتهم، وزيادة حماسهم وتجاوبهم.
- ٥- ضرورة الاعتماد على البرامج الإعلامية الأمنية لتشجيع أفراد المجتمع على التعاون مع المؤسسات الأمنية، ويتطلب ذلك الآتي:

أ- إقناع أفراد المجتمع بأن المشاركة مع المؤسسات الأمنية واجب ديني ومطلب وطني .

ب- إمداد أفراد المجتمع بالمشكلات الأمنية الحالية والمستقبلية.

ج- توفير البيانات والمعلومات في الحوادث الأمنية المتوقع حدوثها مستقبلاً.

٦- ضرورة عقد ندوات ومؤتمرات يلتقي فيها المسؤولين بالأجهزة الأمنية مع الرؤساء والعاملين بالمؤسسات الاجتماعية، وخاصة رجال الشريعة، والإعلام، والتعليم، وقادة الفكر في المجتمع، يتم خلالها عرض أهم القضايا الأمنية التي تهم المجتمع لإثارة همم أفراد المجتمع ووعيتهم وإرشادهم إلى المساهمة بالتعاون مع رجال الأمن.

٧- تعزيز دور الأسرة في تنمية روح التعاون بأبنائها مع رجال الأمن وتحسين صورتهم، وتشجيعهم على التعاون كواجب ديني و وطني.

٨- ضرورة تطوير أساليب التصدي في عمليات المشاركة لبناء جسور الثقة بين المسؤولين بالمؤسسة الأمنية والاجتماعية وتحفيزهم وحثهم على المشاركة لتحقيق فاعليتها.

- ١- إبراهيم عبدالعزيز شبحا، مبادئ الأنظمة السياسية للدول، بيروت، الدار الجامعية ١٩٩٨
- ٢ - أفلاطون، الجمهورية، ترجمة فؤاد زكريا ، القاهرة ، المصرية للكتاب، ط٢ ١٩٨٥
- ٣- جان نوسار ، تاريخ الفكر السياسي ، ترجمة علي مقلد ، القاهرة ، العالمية للكتاب ٢٠٠٨
- ٤- جورج قرم ، تعدد الأديان وأنظمة الحكم ، بيروت ، دار النهار، ١٩٧٩
- ٥- حامد ربيع ، فلسفة الوحدة، مجلة المنار العدد ١٩ تموز ١٩٨٦
- ٦- روبرت مكنمارا، جوهر الأمن ، ترجمة يوسف شاهين، القاهرة، الدار القومية (د.ت)
- ٧- روبرت كارنيرو، نظرية نشأة الدولة ، مجلة الفكر العربي، العدد ٢٢ سنة ١٩٨٦
- ٨- عبدالله جمعة الحاج، النظام الاتحادي، مجلة العلوم الاجتماعية المجلد ٢٦ العدد ٢ صيف ١٩٨٨
- ٩- علي الدين هلال، الأمن دراسة في الأصول، مجلة شؤون عربية، العدد ٣٥ كانون الثاني ١٩٩٧
- ١٠- محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٧
- ١١- مارسيل بريلو، تاريخ الأفكار السياسية، بيروت، الأهلية للتوزيع ١٩٨٦
- ١٢- نظرية الأمن ، شبكة المعلومات الدولية، الانترنت، الموقع:

www.alfuaad.com